الاستثمار في التعليم و نظرياته

الأستاذة : غربي صباح
قسم علم الاجتماع
جامعة محمد خيضر-بسكرة (الجزائر)

ملخص:

نتعرض في هذا المقال بالتحليل والدراسة للعلاقة بين التربية والتعليم والنظام الاقتصادي، وللمدارس الفكرية المختلفة التي نظرت للعلاقة بين التربية والتنمية الاقتصادية، إضافة إلى الحاجة لتنمية الموارد البشرية وكيفية استخراج العائد في الاستثمار التربوي.

Abstract :

We are exposed in this article the analysis and study of the relationship between education, and economic system and the various schools of intellectual considered the relationship between education and economic development, in addition to the need for human resource development and how to extract revenue in investment education.

تمهيـــــــد:

لازمت التربية منذ نشأتها الحياة البشرية، إذ إنها تعني في صورها الأولى التعلم من الكبار كيفية التغلب على مصاعب الحياة ومواجهة الطبيعة والصراع معها، وقد ظلت هكذا لفترات طويلة إلى أن أصبحت في المجتمعات الطبقية امتيازا طبقيا حكرا على الصفوة أو القلة حيث كان التعليم والتربية قاصرا فقط على أبناء الميسورين والنبلاء، ومع تطور الحياة وتعقدها وتحديدا في القرنين السابع والثامن عشر ومع الثورة الصناعية الفرنسية وافقت الرأسمالية مرغمة على تعليم أبناء الفقراء والبسطاء حرفة أو صناعة أو تدريب على وسيلة من وسائل الإنتاج على اعتبار أن أبناءها لا يليق بهم أن يقوموا بتلك الأعمال اليدوية.

من هنا ارتبط التعليم بالتطور الصناعي والزراعي والتجاري، أي ارتبط بالتنمية والتقدم الاقتصادي، وتنوع التعليم بتنوع وسائل الإنتاج وظروفه، لذا نلاحظ الارتباط الوثيق بين التعليم والاقتصاد أو التنمية الاقتصادية.

فهناك علاقة وثيقة بين التنمية وأسلوب التربية الذي يسود المجتمع والذي قد يساعد أو لا يساعد على تدعيم حركة التنمية الشاملة في المجتمع، ولقد عبر هيجنز B.Higgins عن هذه العلاقة حين اعتبر عملية التربية أحد عوامل الإنتاج فالتربية هي بمثابة مدخلات ومخرجات للإنتاج الشامل وأن قيمة التنمية تبدو في أنها غاية في حد ذاتها لأنها تعمل على زيادة مخرجات السلع والخدمات القائمة إنها بمثابة جزء من الدخل القومي.[1]

وفي هذا البحث سوف نتعرض بالتحليل والدراسة للعلاقة بين التربية والتعليم والنظام الاقتصادي وللمدارس الفكرية المختلفة التي نظرت للعلاقة بين التربية والتنمية الاقتصادية إضافة إلى الحاجة لتنمية الموارد البشرية وكيفية استخراج العائد في الاستثمار التربوي.

أولا: التربية والاقتصاد (التنمية الاقتصادية)

لم يعترف للدور الفعال الذي يقوم به التعليم في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا بعد أن ظهرت الأبحاث والدراسات الاقتصادية والتربوية وبينت أن العائد المالي للتعليم يقدر بثلاثة أمثال العائد من الاستثمارات المالية في المجالات الأخرى، ثم ظهرت نظريات أخرى تهتم بقطاع التعليم وتجعل من الإنسان قيمة رأس مالية عالية وعاملاً أساسيًا مؤثرًا في التنمية وذلك على خلاف ما كان قد نادى به العالم الاقتصادي "كينز" في الثلاثينيات بأن رأس المال المادي هو أكبر عامل للتنمية وأهم مجال للانطلاق في التنمية الاقتصادية، إلا أن ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية قلل من أهمية هذه الفكرة حيث بدأت الدول المتضررة من الحرب تعيد بناء اقتصادها على أساس الاهتمام بالإنسان والتركيز عليه كقوة فاعلة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، واستند العلماء في ذلك إلى كل من التجربة الألمانية واليابانية بعد الحرب العالمية الثانية، وبعدما تبين أن شعوب هذه البلاد بدأت تصعد سلم التقدم بدأ المخططون الاقتصاديون يخططون لتنمية الإنسان بدلا من تنمية رأس المال فقط.

ويرون أن أثمن ضروب رأس المال هو ما يستثمر في البشر وأن التنمية البشرية صارت ضرورة من ضرورات التنمية الاقتصادية نتيجة لما تنميه من قدرات ولما توفره من كفاءات بشرية تخدم الاقتصاد وتعود على المجتمع

بالفوائد والأرباح، ومن ثم أصبح الاختيار الأفضل للتنمية هو اختيار نظام التعليم الذي صار فيما بعد من أهم دعائم التنمية ومن أكثر عواملها وأحد مجالات الاستثمار الهامة فيها.[2]

فالتنمية أساسا هي "عملية تغيير في الاتجاه إلى جانب أنها تحريك للمعطيات الطبيعية وتحويلها إلى مادة اقتصادية عن طريق العلم وتطبيقاته التكنولوجية وهي تتوصل بالإنسان وغايتها الإنسان نفسه".

وإذا كانت التنمية الاقتصادية والاجتماعية تقوم أساسا على زيادة الإنتاج وعدالة التوزيع وحسن الاستهلاك فإن ذلك كله يستلزم التربية في نشر الوعي الإنتاجي وتأصيله لدى الأفراد.[3]

فالتربية تساهم في بناء المجتمع وتقدمه في اتجاهين أساسيين هما: الاتجاه الاقتصادي والاتجاه الاجتماعي، ولذا فللتربية وظيفتان أساسيتان هما **الوظيفة الاقتصادية** وتسعى إلى إعداد وتدريب الأيدي العاملة الفنية المطلوبة في جميع الميادين، **والوظيفة الاجتماعية** إذ تسعى أيضا إلى إعداد وتهيئة الأيدي العاملة الفنية ثقافيا واجتماعيا بشكل يناسب البيئة الاقتصادية والفنية والمهنية الجديدة، أي لترقية المستويات الاجتماعية لإحداث التحول الاجتماعي اللازم للتحولات الاقتصادية الحاصلة لغرض تحقيق عملية ترقية النظام الاجتماعي ككل من خلال تكامل البعدين الأساسيين المهني والإنساني عند الأفراد.

وبناءً على ذلك اتخذ الطلب على التربية اتجاهين رئيسيين يعملان بشكل مستقل رغم تداخلهما وتكاملهما يطلق على الطلب الأول **الطلب الاقتصادي** على التربية ويهدف إلى توفير العدد اللازم من الأيدي العاملة الفنية لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تسعى إليه الدولة، و يطلق على الطلب

الثاني **الطلب الاجتماعي** ويهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة والسلام، وفقدان السيطرة على التوازن بين هذين النوعين من الطلب على التربية قد يؤدي إلى صعوبات ومشكلات خطيرة على الدولة.

وعلى هذا يمكن القول إن المشكلات الناتجة عن ازدياد الطلب الاجتماعي على التربية وفقدان الطرق العلمية لمعالجتها قد تقود إلى مشكلات تربوية تخص بناء الإنسان مهنيا واجتماعيا، أما من الجانب الآخر (النمو الاقتصادي) وازدياد الطلب على القوى العاملة بالشكل الذي لا يقدر النظام التربوي بواقعه وكفاءته وحجمه من الاستجابة لهذه الزيادة فإن الفوضى ستعم في أنشطة السوق وميادينها وقد تتعطل خطط التنمية الاقتصادية في تنفيذ أهدافها إما لنقص في الأيدي العاملة الفنية أو لاشتغال الأماكن الفنية من قبل أيد عاملة غير فنية.[4]

فالتربية والتنمية متشابهتان من حيث إن كلا منهما فعل تحويل، فالتربية عملية تحويل عامة مقصودها الإنسان وعقله، والتنمية عملية تحويل أوسع وأكبر من التربية لأنها لا تركز على فرد معين في مؤسسة محددة وإنما تشمل كل إنسان في المجتمع وتشمل بذلك التراث والأنظمة والأنشطة الإنسانية.

إن دور التربية في عملية التنمية ينبغي أن يؤدي بالتالي إلى تنشئة مواطنين منتجين يعرفون بيئتهم ويستنبطون منها مقومات حياتهم ويستغلونها للوصول إلى أسمى مقاصدهم فالتربية أداة للتنمية الاقتصادية وركن هام من أركان الإنتاج وإنه لا تنمية اقتصادية في غياب التنمية البشرية. ويشمل هذا المبدأ التنموي في دلالاته ما يأتي:

– اعتبار التنمية الشاملة وما تستدعيه من ترابط الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع واعتماد بعضها على بعض، ومشاركة المواطنين جميعهم وانتفاعهم منها على شرعة التعاون والمساواة هي الصبغة الحديثة لتقدم المجتمع وتحقيق الرفاهية القائمة على وفرة الإنتاج وعدالة التوزيع فيه.

– تأكيد العلاقات بين التربية وبين منظومات النشاط المجتمعي الأخرى، وبينها وبين التنمية عامة وتميز كل منها بالشمول والتكامل واعتمادها على الإنسان غاية وأداة على السواء.

– تأكيد التنمية بمفهومها الحديث على تنمية الإنسان من حيث مهاراته وكفاياته وقيمه واتجاهاته نحو الحياة والمجتمع نحو العمل، وتنمية المجتمع وتوفير الحقوق الإنسانية الأصيلة لجميع المواطنين وتمكينهم من النهوض بواجباتهم وتحقيق وفرة الإنتاج وعدالة التوزيع وما تتطلبه من الديمقراطية والمساواة ومن إحداث التطور في المجتمعات والشعوب وإعداد الأفراد للمساهمة فيه والتكيف مع مطالبه .[5]

فالأولوية التي تعطى للجانب البشري في التنمية ينبغي أن تكون أولوية مطلقة حتى يمكن صناعة التنمية وليس شراء مظاهرها، لتحقيق تنمية عميقة وحقيقية تبدأ بالإنسان وتنتهي إليه، وتنمية الموارد البشرية هي التعليم والتأهيل والتدريب.

والتعليم إلى جانب كونه حقا للمواطنين وواجبا على الدولة، هو في المقام الأول استثمار اقتصادي واجتماعي من الطراز الأول وهو استثمار طويل المدى، وخطأ شائع سياسيا واقتصاديا اعتبار التعليم خدمة من الخدمات

الاجتماعية أو الفردية، فمقياس التنمية الحقيقية هو نسبة التعليم ونوعيته ومستواه.

وقد كان التعليم المهني في العالم العربي ومازال يمثل الملاذ الأخير لمن لم يستطيع أن يستكمل منهجه التعليمي من الطلبة في المدارس الثانوية العامة وحتى في الحالات التي لم يعد ذلك فيها صحيحا، فإن بعض المدرسين والآباء مازالوا يحثون الشباب على تجنب التعليم المهني وذلك للأسباب التالية:

– مازالت المدرسة المهنية معزولة عن المجتمع الذي يفترض أنها تخدمه ولا يوجد برامج تنسيق مع أصحاب الأعمال أو مع الاحتياجات العامة للاقتصاد.

– مازالت معظم المدارس المهنية تمثل طريقا مقفلا لا يوفر فرصة الالتحاق بمعاهد التعليم العليا أو ما بعد الثانوية.

– لا يزال تدريب العمال المهرة في المجالين الصناعي والزراعي في المدارس المهنية (العربية) نظريا وغير منتج إلى حد كبير، كما أن نسبة ضئيلة هي التي تكمل البرامج التعليمية بقوة العمل في مجال تخصصها.

– يبدي بعض المدرسين النظريين المؤهلين ترددا كبيرا في التدريس في المدارس المهنية وذلك لأسباب منها انخفاض مستوى طلبة تلك المدارس عموما وضيق مجال المناهج الدراسية.

– من النادر أن يكون خريجو المدارس المهنية معدين للالتحاق بعمل فني يتطلب المهارة وإنما يكونون مجهزين لبداية برنامج عمل تحت التمرين، ومع هذا فالملاحظ أن هناك نقصا عاما في العالم العربي في مجالات مراكز التدريب وكذلك في برامج التدريب بالنسبة للكبار وما يوجد منها لا يحقق أي

فائدة مرجوة رغم أن برامج التدريب المهني للكبار المناسبة يمكن أن تكون وسيلة فعالة لمواجهة مشكلة الأمية والبطالة معا.[6]

ومن هنا كان الارتباط الوثيق بين التربية والتعليم والاقتصاد، إذ لم يعد ينظر إلى العملية التعليمية على أنها نوع من "الخدمة " تقدم للناس في عزلة عن العملية الاقتصادية، وإنما أصبح ينظر إليها على أنها "استثمار" بصورة أساسية، وإنها هي والنشاط الاقتصادي وجهان لشيء واحد يستهدف النهوض بمستوى حياة الفرد والجماعة، ولا شك أن الربط بين التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية يتضمن تنمية الموارد البشرية، أي زيادة المعارف والمهارات والقدرات لدى جميع أفراد المجتمع واستثمارها بصورة فعالة في تطوير النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وتتم هذه التنمية بطرق متعددة منها التعليم الرسمي بمراحله المختلفة وأنواعه المتعددة، ومنها التدريب وكذلك التطوير الذاتي أي سعي الأفراد من تلقاء أنفسهم وبجهودهم الخاصة إلى زيادة معارفهم وتنمية مهاراتهم ومواهبهم.

ثانيا: النظريات الاجتماعية والتعليم :

يكشف تحليل التراث التاريخي والاجتماعي للمجتمع الحديث عن مدى تطور هذا المجتمع بصورة تدريجية خلال القرون الماضية، التي شهدت تغيرات ملحوظة وسريعة، جعلت المجتمع الحديث مجتمعا متميزا عن غيره من المجتمعات البشرية السابقة، هذا ما جعل علماء الاجتماع يهتمون بمختلف التنظيمات وعلاقتها فيما بينها.

تتبلور إسهامات علم الاجتماع في دراسة النظام التعليمي والتربوي عند مناقشتهم وتحليلهم للعلاقة المتبادلة بين هذا النظام وغيره من النظم

الاجتماعية الأخرى، علاوة على تحليلهم لأهم مكونات هذا النظام والتي جاءت في ضوء معالجتهم لقضايا فرعية مرتبطة به مثل دراستهم للمؤسسات التعليمية أو لوظيفة النظام التعليمي والتربوي...الخ ويمكن أن نشير فيما يلي إلى أهم الاتجاهات السوسيولوجية التي ركزت على دراسة النظام التعليمي والتربية عامة.

1- النظريات الوظيفية:

نعني بالاتجاه الوظيفي Functional Paradigm، ذلك الاتجاه الذي يشمل النظريات الآتية: النظريات البنائية الوظيفية Structural Functionalist، نظرية رأس المال البشريHuman Capital ، نظرية التطور Evolutionary Theoryوتحليل النظمSystems Analysis، وهذه النظريات- رغم وجود اختلافات كثيرة فيما بينها تكون اتجاها واحدا Paradigm – بالمعنى الذي استخدمه توماس كون T.Kuhn –، وقد هيمن هذا الاتجاه الوظيفي على علم اجتماع التربية هيمنة كاملة منذ مطلع الخمسينات حتى أزمة الستينيات ومازال هذا الاتجاه –رغم أزمته- يمثل العلم السائد في التربية، وتتفق مجموعة النظريات التي يشملها الاتجاه الوظيفي مع مجموعة من الافتراضات النظرية تحدد طبيعة المجتمع والتربية والعلم الاجتماعي.[7]

وتتركز رؤية أصحاب هذا الاتجاه من خلال تصورهم للعلاقة المتبادلة بين القطاع التعليمي والتربوي وبقية النظم الاجتماعية الأخرى، وخاصة عند طرح أصحابه لكثير من المفهومات الوظيفية التي استخدمها خاصة الرعيل الأول من رواد علم الاجتماع والتي جاءت من منطلق تصورهم الإيديولوجي

الذي يركز على أهمية النظام التربوي في المحافظة على النسق الاجتماعي الذي يوجد فيه وينقسم هذا الاتجاه إلى أربعة مداخل وهي:

أ- مدخل الأنساق والبناءات الاجتماعية Social Structure & Systems Approach :

من أهم رواد هذا المدخل كل من جون ديوي J.Dewey، كارل مانهايمK.Manheim، دور كايمDurkheim وتالكوت بارسونزT.Parsons ويمكن الإشارة إلى تصورات كل منهم بإيجاز شديد كما يلي:

1- جون ديوي J.Dewey :

يعتبر ديوي رائد المدرسة البراجماتية الأمريكية في مجال علم اجتماع التربية، حيث سعى لوضع مجموعة من المؤلفات من أهمها المدرسة والمجتمع، الديمقراطية والتعليم وركز على دراسة المشكلات الواقعية للتربية والتعليم في المجتمع الأمريكي محاولا رسم سياسة تعليمية إصلاحية للنظام التعليمي الذي كان يعاني الكثير من المشكلات كما جاء في تصوراته لمعالجة الخلل الوظيفي في دور المؤسسات التعليمية والتربوية ووظائفها الأساسية في عملية التنشئة الاجتماعية، ومن هذا المنطلق ناقش ديوي إمكانية تحويل المدرسة إلى مصنع أو ورشة صغيرة يتعلم فيها التلاميذ خبرات تفيدهم في حالة خروجهم لسوق العمل المبكر أو خلال المراحل التعليمية اللاحقة، ومن أهم القضايا التي اهتم بها تحليله لمشكلة التعليم الرسمي وغير الرسميFormal & Informal Education ودور المؤسسات التربوية في التنشئة إلى جانب المؤسسات الدينية علاوة على تركيزه لكيفية اكتساب

التلاميذ المعارف النظرية والعملية التي تكسبهم خبرات تؤهلهم للتكيف في المجال التعليمي والثقافي والعمل على جعل مضمون العملية التعليمية والتربوية ذي أهداف فردية واجتماعية في نفس الوقت.

2- كارل مانهايم K.Mannheim :

جاءت تصورات مانهايم في النصف الأول من القرن الحالي لتوضح طبيعة تخصصه المهني الأكاديمي كأستاذ لعلم الاجتماع والتربية مما أكسبت تحليلاته الخبرة العلمية والنظرية الأكاديمية ولقد جاءت تصوراته في عدد من المؤلفات مثل الإنسان والمجتمع، وتشخيص عصرنا، والحرية والقوة والديمقراطية وركزت هذه المؤلفات جميعها لتأكيد مانهايم على أهمية التربية في الضبط الاجتماعي ودور المؤسسات التعليمية بجانب الأسرة في عمليات تشكيل السلوك الفردي*، ولا سيما أن عملية التعليم والتربية لا تتم إلا في وسط اجتماعي.

من جهة أخرى سعى مانهايم لاستخدام المداخل السوسيولوجية وربطه بين التعليم وقضية الحرية الفردية وضرورة إعطاء الفرد الحرية لتعليم واكتساب المعرفة، وهذا ما جعله يؤكد العلاقة المتداخلة بين التعليم والديمقراطية والحرية الفردية بصفة عامة، كما سعى للربط بين التعليم وعملية التخطيط خاصة وأن التعليم يعتبر الوسيلة لظهور المجتمع الديمقراطي وأيضا ظهور الشخصية الديمقراطية وإلى حدوث عموما ما أسماه بالتكامل الاجتماعي Social Integration، وركز على أهمية تطور المؤسسات التعليمية لإنجاز الأهداف العامة الموضوعة للتعليم والنظام التعليمي ككل.[8]

3- دور كايم Durkheim :

جاءت تصورات دوركايم للتعليم والتربية وعلاقتها بنظريته العامة حول التضامن الاجتماعي Social Solidarity والتي تندرج عموما تحت إطار النظرية البنائية الوظيفية العامة، وجاءت بعض مؤلفات دور كايم لتركز خصيصا على التربية، وهذا ما جاء في مؤلفه عن التربية وعلم الاجتماع، والأخلاق والتربية وتصور عموما بأن التربية شيء اجتماعي ويعمل على تغيير المجتمع ككل، كما أنها تعد بمثابة الوسط الاجتماعي Social Milieu الذي يحدد الأفكار والمثل والقيم كما تعتبر التربية الوسيلة التي تعمل على تعزيز وجود المجتمع واستمراره واستقراره، وهي-التربية- من أهم مكونات ومتطلبات الحياة الجمعية. والتي تؤدي للتنوع وزيادة التخصص في المهن وتقسيم العمل في المجتمعات الحديثة.

كما اهتم دوركايم بدراسة ما يعرف بسوسيولوجيا المنهج ومناقشته للمناهج والمقررات الدراسية في النظام التعليمي في فرنسا، واهتم بدراسة العلاقة بين التلاميذ والمدرسين ووجودهم داخل الفصول الدراسية وأهمية التخطيط العلمي للتربية.

4- تالكوت بارسونز T.Parsons :

يمثل بارسونز الاتجاه البنائي الوظيفي المحدث نسبيا خاصة أن تصوراته جاءت بعد اهتمامات الرعيل الأول من علماء الاجتماع والعلماء المحدثين في هذا العلم. وسعى لمناقشة التربية في ضوء معالجته لنظريته عن الأنساق الاجتماعية Social Systems التي تندرج تحت النظرية البنائية الوظيفية العامة، وركز عموما على جعل النظام التربوي أو التعليمي أحد النظم التي

تؤدي إلى الضبط الاجتماعي وإلى حدوث التكامل والتجانس والتعاون والتماثل للقوانين التي تؤدي إلى المحافظة على المجتمع ككل.

ومن أبرز القضايا التي تم معالجتها بواسطة بارسونز تركيزه على قضية المدرسة كطبقة اجتماعية أو ما أسماه في أحد مؤلفاته طبقة المدرسة The School Class وناقش ثقافة هذه الطبقة محاولا التعرف على الثقافة المدرسية كما ناقش قضية التعليم العالي ودور الجامعة في المجتمع واعتبارها التنظيم الأم التي تغذي جميع المؤسسات بالفئات المهنية المختلفة.[9]

ب- مدخل الفعل الاجتماعي Social Action Approach :

يرجع هذا المدخل إلى تصورات ماكس فيبر M.Weber وخاصة أنها تلازمه مع الكثير من رواد علم الاجتماع أمثال دور كايم وديوي ومانهايم وغيرهم وجاءت تصوراته حول التعليم في إطار مناقشته لعملية تطور وازدهار الرأسمالية الغربية ككل، هذا ما طرحه في نظرية الفعل الاجتماعي التي تندرج تحت إطار البنائية الوظيفية فلقد ركز حول جهود الاتجاه العقلاني في المجتمع الحديث الذي يعتمد على التعليم والاهتمام بالعلم والتخصص وظهور مؤسسات تعليمية وتربوية تتسم بالطابع البيروقراطي العقلاني كما حدد طبيعة الموظف المدني (البيروقراطي) الذي يحصل على أعلى الشهادات العلمية والتخصصات الدقيقة والخبرة وغيرها من الخصائص التي تؤهله للحصول على المراكز المهنية في المجتمع الحديث، علاوة على ذلك فقد اهتم فيبر بدراسة العلاقة بين التعليم والتدريبTrainning والعمل على المزيد من اقتناء التخصصات العلمية المطلوبة لعملية التقدم العقلاني الحديث.[10]

ج- مدخل نظرية رأس المال البشري Human Capital Theory :

تعد هذه النظرية من أشهر النظريات الوظيفية والتي ذاع صيتها طويلا خلال حقبة الخمسينات والستينات وربما للآن، وذلك لأن محور التنمية كان هاجسا وطنيا لبلدان العالم الثالث عقب تحررها واستقلالها السياسي.

من الملاحظ أن رجال الاقتصاد بدأوا يدركون في الخمسينيات أهمية التعليم في عملية التنمية الاقتصادية أو ما يسمى "**الاستثمار في رأس المال البشري**" والبناء المنطقي لنظرية رجال الاقتصاد عن عملية التنمية يعترف بالدور الرئيسي للتعليم لكن الإنفاق العادي في العملية الإنتاجية وهي الأرض والعمل ورأس المال قد استبعد تقريبا أي بحث جدي في مشكلة التوسع في الموارد البشرية.[11]

رغم أن نظرية الاستثمار البشري لم تتبلور كنظرية إلا بأبحاث تيودور شولتز T.Schultz الذي ركز في تحليلاته على تحليل العلاقة بين التعليم والنظام التربوي والنظم الاجتماعية الأخرى، كما ناقشت مخرجات ومدخلات التعليم وإعداده للقوى العاملة واعتبار التعليم نوعًا من الاستثمار الاقتصادي Economic Investement ، أو اعتبارها ككل جزء من عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وجوهر عملية التنمية الشاملة سواء في المجتمعات المتقدمة أو أيضا في الدول النامية.[12]

من ناحية أخرى اهتمت نظرية رأس المال البشري بالتركيز على عملية إعداد قوى العمل باعتبارها من أهم العناصر المكونة لعمليات الإنتاج، وحاول أن يبرهن (شولتز) على تحليلاته من خلال دراسته لوضع المجتمعات

الرأسمالية الغربية وكيف تم الاهتمام بالمؤسسات التعليمية مثل المدارس والجامعات وتخريجها للكوادر العلمية والفنية المؤهلة لإدارة عملية الإنتاج.[13]

وقد أثار شولتز نقطتين هامتين في مجال الاستثمار في التعليم وهما:

1- تجاهل وإهمال دراسة رأس المال البشري.

2- العامل المعنوي أو النفسي المتعلق بمعاملة التعليم كاستثمار في الإنسان.

وفي رأي شولتز أن أكبر خطأ أو قصور في الطريقة التي تم التعامل بها مع رأس المال في التحليل الاقتصادي هو إلغاء رأس المال البشري من هذا التحليل، فقد اعتقد البعض أن اعتبار التعليم وسيلة لخلق وتكوين رأس المال من الأمور التي تقلل من شأن الإنسان وتسيء إلى نفسيته.

ورأى شولتز أن هؤلاء الباحثين قد بنوا اعتقادهم على أساس أن الغرض الأصلي للتعليم وهو الغرض الثقافي وليس الاقتصادي، فالتعليم في رأيهم ينمي الأفراد لكي يصبحوا مواطنين صالحين ومسؤولين من خلال إعطائهم فرصة للحصول على فهم القيم التي يؤمنون بها.[14]

وقد أثارت مفاهيم نظرية الاستثمار البشري لشولتز عددا من الباحثين في مجال الاقتصاد لمعرفة مدى إمكانية تطبيق هذه النظرية في بعض مجالات الاستثمار البشري وأهمها التدريب.

وقد كانت أبحاث **بيكر S.Becker** في مجال الاستثمار في التدريب من أهم الإسهامات في مجال الاستثمار البشري، وقد قام بيكر بتحليل الجانب الاقتصادي للتدريب حيث قسم التدريب إلى عام ومتخصص**، ودرس العلاقة بين الاستثمار في التدريب وإيرادات الفرد وأيضا علاقة دوران عمل الأفراد المتدربين وتكلفة الاستثمار في التدريب، وقد دفع الاهتمام بمفاهيم الاستثمار البشري بعض الباحثين ومنهم مينسر إلى محاولة قياس التكلفة

والمنفعة الاقتصادية المترتبة عن الاستثمار في التعليم والتدريب، وقد حدد مينسر ثلاثة أهداف ينبغي تحقيقها من خلال الأبحاث والدراسات في مجال الاستثمار البشري تمثلت في:

- تحديد حجم الموارد المخصصة للتدريب.
- كذلك تحديد معدل العائد على الاستثمار في التدريب.
- وأخيرا تحديد مدى المنفعة المترتبة على تحديد التكلفة والعائد على التدريب في تفسير بعض خصائص سلوك القوى العاملة.[15]

2- المداخل الراديكالية (النقدية) Critical or Radical Approach

ترتبط هذه المداخل **بمدرسة فرانكفورت Frankfurt School** التي ظهرت في ألمانيا، وحاولت أن تنقد كل من البنائية الوظيفية والماركسية وتحليلاتها للمشكلات والقضايا والظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي توجد في المجتمعات الغربية عموما، ولقد ركزت هذه المدرسة على دراسة النظم الاجتماعية والاقتصادية عموما بما فيها النظام التعليمي، وكيفية توجيه هذا النظام إلى إيديولوجيات محددة سواء ماركسية اشتراكية أو رأسمالية ولم تحقق عموما ما يسمى بدولة الرفاهية المزعومة نظرا لوجود كثير من التناقضات التي توجد في كل من المجتمعات الاشتراكية سابقا أو الرأسمالية وغيابهما لتطبيق الديمقراطية أو تطويرها عن طريق المؤسسات التعليمية أو غيرها من المؤسسات الأخرى.[16]

كما قد ظهرت مجموعة من المداخل الحديثة لدراسة التعليم والنظام التعليمي مثل نظرية الحرمان الثقافي وتركيزها على دراسة الثقافات الفرعية للطبقة العمالية التي تعاني من الحرمان التعليمي والثقافي في المجتمعات الغربية،

كما ظهرت مدرسة إعادة التحليل الاجتماعي للتربية والتي جاءت في تحليلات **ويكسر Wexer** الذي يطرح أفكارًا جديدة أكثر تطورا لأهداف التعليم في المجتمعات الحديثة.[17]

ثالثا: التخطيط التربوي والتعليمي:

يعد التخطيط سمة ملازمة للحياة البشرية، سواء في صورتها البسيطة أو المعقدة، فالإنسان ينظم حياته وأولويات عمله وفق تصور معين يضعه لنفسه ويسير عليه، وذلك في ضوء ظروفه المادية والاجتماعية، وكذلك الجماعة الصغيرة كالأسرة تدير حياتها وتنظمها وتخططها وفق موردها واحتياجاتها وأولويات الإنفاق...الخ، من هنا نلاحظ عملاً إنسانيًا مرتبطاً بوجود الإنسان والجماعة، ويتطور ويتعقد بتعقد وتطور حياة الإنسان والجماعة، فالتخطيط هنا هو محاولة من الفرد لاستثمار موارده لأقصى حد بغرض تحقيق أهداف معينة في فترة زمنية معلومة مع السعي المتواصل لتنمية قدراته وموارده لتحقيق مزيد من الأهداف والتخطيط بهذا هو عملية أساسية من عمليات الإدارة.[18]

ولما كانت عمليات المواءمة بين احتياجات المجتمع وموارده لها صفة الاستمرار وخاصة في المجتمعات النامية المتطورة فإن التخطيط أصبح عملية ضرورية في كل وقت، حيث أصبح من اللازم وضع خطة شاملة بتعاون الأفراد على تحقيقها وعلى توفير أحسن المستويات في الإنتاج وأداء الخدمات لها، مع إكساب تلك العمليات صفات الثبات والاستمرار والنمو إذا أمكن ذلك.

ومن الجدير بالذكر أن نؤكد أن التخطيط التربوي ولد في قلب وأحشاء التخطيط الاقتصادي، ونشأ نتيجة لشعور هذا التخطيط الاقتصادي بعجزه

وعدم قدرته منفردا عن تحقيق أهدافه، إذا لم يدخل في حسابه العنصر البشري وما يحتاج إليه من إعداد وتربية، ولا حاجة إلى أن نتوقف عند الدراسات العديدة التي نشأت نتيجة لظهور التخطيط الاقتصادي، والتي أكدت دور التربية في التنمية ودور التخطيط التربوي في التخطيط الاقتصادي، ولقد برهنت هذه الدراسات العديدة على أهمية رأس المال البشري في أي عملية تنمية اقتصادية أو اجتماعية، وأبرزت دور إعداد الطاقة العاملة في تنمية الإنتاج بل قاست العائدات الاقتصادية للتربية وللإعداد وما ينجم عنهما من زيادة في الدخل القومي.

ومن هنا فإنه يجب الإشارة إلى التباينات الأساسية بين التخطيط التربوي والتخطيط التعليمي، فالفرق بين التخطيط التربوي والتخطيط التعليمي كالفرق بين مفهوم التعليم ومفهوم التربية فالتخطيط التعليمي يختص بكل ما يتم داخل النظام التعليمي، في حين أن التخطيط التربوي أشمل وأعم، حيث يضم إلى جانب النظام التعليمي جميع المؤسسات التي تقوم بعملية التربية خارج التعليم – الأسرة، مؤسسات الثقافة والإعلام، المؤسسات الدينية، النوادي الرياضية، السينما والمسرح...الخ– في كل متكامل غرضه التنمية الشاملة للفرد في مختلف مكوناته الشخصية وأبعادها المجتمعية وتنمية هذا المجتمع.[19]

ويمكن تعريف **التخطيط التربوي** من خلال ما سبق بأنه: " التنبؤ بسير المستقبل في التربية والسيطرة عليه من أجل الوصول إلى تنمية تربوية متوازنة وإلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة، وإلى الربط بين التنمية التربوية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة."[20]

أما التخطيط التعليمي فيعرفه سيف فهمي بأنه: "العملية المتصلة المنتظمة التي تتضمن أساليب البحث الاجتماعي ومبادئ وطرق التربية وعلوم الإدارة والاقتصاد والمالية، وغايتها أن يحصل التلاميذ على تعليم كاف ذي أهداف واضحة وعلى مراحل محددة تحديدا تاما، وأن يمكن كل فرد من الحصول على فرصة ينمي بها قدراته وأن يسهم إسهاما فعالا بكل ما يستطيع في تقدم البلاد في جميع النواحي."[21]

وفي العصر الحديث ظهرت مشكلات عدة واجهت مجتمعات العالم المتقدم والمتخلف على حد سواء حتمت الأخذ بالتخطيط التربوي، ومن بين المبررات التي استدعت الأخذ بهذا النوع من التخطيط ما يلي:

1- حاجة التخطيط الاقتصادي للتخطيط التربوي لتلبية حاجة الاقتصاد من العنصر البشري.

2- الزيادة السكانية السريعة وما ارتبط بها من تزايد الطلب على التعليم بأنواعه المختلفة، مما استلزم التخطيط لاستيعاب هذه الزيادة في النظام التعليمي.

3- إدراك أهمية التربية كأداة لتنمية قدرات الإنسان وإمكاناته وتحسين حياته والتكيف مع التغيرات العميقة في المجتمع المعاصر.

4- تحول النظرة من التعليم بوصفه خدمة استهلاكية إلى كونه عملية استثمار يفوق عائدها أي مشروع اقتصادي، مما دعا إلى توظيف أمثل لنفقات التعليم لتحقيق أعلى عائد ممكن له.

5- ضرورة تحقيق التكامل بين أنواع التعليم، مما يستلزم التخطيط لتقديم حلول شاملة لأنواع التعليم ومشكلاته من بينها:

أ) – تحقيق التوازن بين مراحل التعليم المختلفة.

ب) – تحقيق التوازن بين فروع التعليم سواء النظري أو التطبيقي.

ت) – تحقيق التوازن بين الخدمات التعليمية في مختلف المناطق أو بين الإناث والذكور.

6– طول فترة إعداد القوة البشرية يستوجب تخطيط التعليم تخطيطا طويل المدى لضمان التأهيل المواكب للاحتياجات كما وكيفا.[22]

ومن بين أهداف التخطيط التربوي ما يلي:

1– تحديد الأهداف التربوية ووضع ما يقبل منها في صورة تكون قابلة للقياس.

2– اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير والقرارات اللازمة لتحقيق أقصى ما يمكن من هذه الأهداف التربوية

3– تحديد المدى الزمني اللازم لإنجاز هذه الأهداف، وإذا كانت الفترة الزمنية طويلة المدى فمن الأفضل محاولة تقسيمها إلى مراحل زمنية متوسطة أو قصيرة الأجل.

4– استخدام الموارد والإمكانيات المتاحة، سواء كانت بشرية أو مادية أو فنية أفضل استخدام للوصول إلى أقصى استفادة ممكنة من هذه الموارد والإمكانات.

5– استخدام ما يسمى بمفهوم التغذية الراجعة***، لكي يصبح التخطيط عملية متكاملة ومتصلة، فالتخطيط كوسيلة لإنجاز الأهداف التربوية يتطلب إعادة النظر من وقت لآخر أثناء مرحلة تنفيذ ومتابعة الخطة التربوية للتغلب على المشكلات والمعوقات التي تظهر وتحول دون نجاح التخطيط من تحقيق الأهداف.

ومن بين صعوبات التخطيط التربوي ومشكلاته نذكر لا على سبيل الحصر ما يلي:

1- صعوبات ناشئة من علاقة التخطيط التربوي بالتخطيط التنموي (الاقتصادي) حيث إن من وظائف التربية المحافظة على الثقافة ودورها القيمي الحضاري التي تنسجم مع التطور المادي الصرف للاقتصاد وإخضاع كل شيء للقياس والحساب

2- بطء استجابة التربية للتغييرات السريعة في المجتمعات، مما يحول خطط التربية إلى خطط للترقيع والإنعاش دون جدوى لزيادتها نظرا للسرعة الهائلة للتقدم العلمي والتكنولوجي.

3- اتساع مجال التربية يجعله يحتوي على خليط غير متجانس من العاملين المختلفين في الفكر والمستوى الثقافي والاجتماعي.

4- صعوبة تحديد مواصفات المهن والوظائف التي يجب أن تتوافر في الخريجين مستقبلا.

5- عدم وجود معلومات دقيقة عن احتياجات القطاعات المختلفة مستقبلا.[23]

رابعا: العائد في الاستثمار التربوي:

يعد العنصر البشري أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية، لكن لن يؤدي هذا العنصر دوره دون تعليم، حيث يسهم هذا الأخير في تراكم رأس المال البشري، وتشير نظريات النمو الاقتصادي إلى أن التقدم التقني يزيد من معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل، ويزداد التقدم التقني سرعة عندما تكون قوة العمل أحسن تعليما، من هنا فإن تراكم رأس المال البشري يساعد في التقدم التقني ويعد مصدرا من مصادر النمو المستدام.

فلقد اهتم الاقتصاديون الغربيون منذ أمد بعيد في التربية باعتبارها عاملا أساسيا للنمو والتطور، وكان من بين هؤلاء الأوائل **Adam Smith, Mathus, James Mill and J.Kays** الذين أبرزوا أهمية التربية في التطور وأهميتها كنشاط اقتصادي صالح للاستثمار في كتاباتهم في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، وفي الوقت الحاضر فقد شهد عقد الستينات من هذا القرن انتباها كبيرا واهتماما كثيرا بالتربية من قبل الاقتصاديين الغربيين وبشكل خاص في أمريكا وبريطانيا، نتيجة لهذا التراكم التاريخي في الاهتمام بالتربية، وبتطور الوعي الاقتصادي في هذا الميدان تطورت نظرة الاقتصاديين للتربية وأصبح الميدان التربوي قطاعا استثماريا ينبغي رعايته وينبغي تحليله وفقا للضوابط والمفاهيم الاقتصادية.

1- الاستثمار في الميدان التربوي (التعليمي):

هناك الكثير من القضايا التي يهتم بدراستها علم الاجتماع والمتخصصون في علم الاجتماع التربوي عندما يحللون العلاقة المتبادلة بين النظام التعليمي**** والمؤسسات التعليمية ونوعية المجتمعات التي توجد فيها، ومن أهم هذه القضايا **الاستثمار التعليمي Educational Investment** تلك القضية التي تعكس بوضوح جوهر العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد اهتم كثير من علماء الاجتماع والتنمية والاقتصاد بدراسة الاستثمار التعليمي من جوانب متعددة ويرجع التغيير لنظرية رأس المال البشري التي ترتبط بتصورات تيودور شولتز في تحليلها لأهمية التعليم واعتباره المكون الأساسي لرأس المال البشري.

فقد اهتمت نظرية رأس المال البشري بقضية الاستثمار التعليمي وذلك عن طريق ما يعرف أيضا بالاهتمام **باقتصاديات التعليم*****، وتحليل كل من مدخلات ومخرجاتIn puts & Out puts العملية التعليمية ككل سوف يؤدي إلى تطوير النظام التعليمي ومؤسساته في المرحلة الحالية والمستقبلية، وقد استفادت دول كثيرة من خلال الاسترشاد بمضمون نظرية رأس المال البشري والتي تؤكد على أهمية تعليم وتثقيف القوى العاملة وتطوير قدراتها المستمرة حتى تستطيع أن تكون لديها القدرة على استيعاب التكنولوجيا المتقدمة وتطبيقها في المؤسسات الإنتاجية بمختلف أنواعها، وهذا ما جعل الدول النامية والمتقدمة تكرس جزءًا كبيرا من ميزانية الدولة من أجل التعليم وتطوير المؤسسات التعليمية وتوجه جزء كبير من الموارد المالية إلى مراكز البحث والتطور(Researchs & Development)التي تؤدي إلى تطوير الكفاءات العلمية والتقدم التكنولوجي عموما.[24]

وينقسم الاستثمار المادي في الميدان التربوي إلى قسمين هما:

أ- الاستثمار الاجتماعي The Social Investment:

يتضمن هذا الاستثمار نوعين من الكلفة أحدهما مباشرة والأخرى غير مباشرة، ويصف كل من **Woodhall** و **Vaizey** ذلك الاستثمار بأنه جميع النفقات على التربية من قبل الاقتصاد، حيث تشكل الكلفة المباشرة كلفة وقت المعلمين (ويقاس برواتب المعلمين) وكلفة استخدام المباني (ويقاس بالإيجار السنوي للبنايات غير الحكومية والعمر المتوقع بالنسبة للبنايات الحكومية) وأثمان الأثاث واللوازم والكتب بينما تشكل الكلفة غير المباشرة قيمة وقت الطلبة (ويقاس بدخل أقرانهم وزملائهم في سوق العمل).

ويحسب العائد الاجتماعي كما حدده كل من **Sheehan** و **Blaug** من استحصال الفروق بين الكلفة المطلوبة للتربية من قبل المجتمع وبين مجموع الدخل أو الرواتب والأجور، أي الفرق بين الكلفة التي يقدمها والربح الذي يجنيه المجتمع، وتقدم حسابات العائد الاجتماعي الدلائل والمعايير للربحية في الاستثمار حيث تفيد صانعو القرار التربوي والسياسي وكذلك مخططو التربية باتجاهات عدة وهي:

1. تقديم إشارات مباشرة وواضحة لتحديد السياسة الاستثمارية.
2. تقديم إشارات مباشرة لترشيد الإنفاق في السياسة المالية الحكومية.
3. تقديم المعايير الصادقة في مسائل تخصيص الاستثمار المادي وتوزيعه بين مستويات التربية وأنواعها.
4. تقديم الدلائل المفيدة لأغراض التخطيط التربوي.[25]

ب- الاستثمار الفردي The Private Investment :

يتضمن أيضا هذا الاستثمار نوعين من الكلفة أحدهما مباشرة والأخرى غير مباشرة، ويصف الباحثون هذا الاستثمار بأنه يمثل النفقات الكلية لأجور الدراسة والكتب والسفر وكل ما يدفع من قبل الطالب نفسه باعتبارها كلفة مباشرة وما يرتبط بقيمة وقت الطالب باعتباره كلفة غير مباشرة.

ويستخرج العائد لهذا النمط من الاستثمار على ضوء الفروق بين الكلفة التي أنفقها الطالب وبين الدخل الذي نتج عنها، ويستفاد من حساب نسب العائد هذا لأغراض عديدة هي:

1. إن العائد الفردي قابل لصياغة أرباحه في نسب مئوية مما تصبح المقارنة بين أرباح الاستثمار التربوي وبين أرباح الاستثمار المادي في الأنشطة الاقتصادية الأخرى سهلة وبسيطة وواضحة.
2. يساعد في كشف النزعة للطلب على الأنواع المفضلة والمرغوبة للتربية.
3. يساعد في تقديم المؤشرات لصانعي السياسة التربوية ومخططي التربية.[26]

ويذكر أحد المربين في بحث له بعنوان "**اقتصاديات التربية**" أنواع العائد من التربية والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

1) – **العائد الاقتصادي:** ويتمثل ذلك في البحث التربوي العلمي وتنمية المواهب واكتشاف الكامن منها وزيادة قدرة الأفراد على حسن التكيف مع متطلبات التكنولوجيا المعاصرة ومواكبة النمو الاقتصادي بقوى بشرية مدربة تدريبا عصريا.
2) – **العائد على الأفراد:** وهذا العائد يمكن تصنيفه إلى استهلاك واستثمار فالخدمة التي تحقق أهدافها في زمن محدد تنتمي إلى الاستهلاك ولكن إذا كان لها آثارها ونتائجها المستقبلية فهي تنتمي إلى الاستثمار، أما الخدمات التي تحقق أغراضها في الحاضر والمستقبل معا فهي تنتمي إلى الاستهلاك والاستثمار معا، وطالما أن التربية تحقق نموا للتلاميذ في حاضرهم ومستقبلهم فهي تنتمي إلى الاستهلاك والاستثمار.
3) – **العائد الاستهلاكي:** والتربية لها عائد استهلاكي متعدد الأغراض يستغرق غالبية التلاميذ حق هؤلاء الذين يلتحقون

بالتعليم إجباريا ودون رغبة منهم، فقد يقر تلميذ ما أنه يكره المدرسة ولكنه في نفس الوقت يكتسب خبرات ومتغيرات وفوائد في أثناء التعليم، والعائد الاستهلاكي هنا له مغزى إيجابي بالنسبة إلى مجموعة التلاميذ وتتزايد أهميته عندما يلتحق التلاميذ بالجامعة.[27]

4) – **العائد الاستثماري:** تؤكد جميع الدراسات الاقتصادية التربوية على العائد الاستثماري حيث تعتبر القدرة المتزايدة على الكسب هي الفائدة الحقيقية للتربية، فالتدريس يزيد من إنتاجية الفرد ويزيد من فرصه في الحصول على أجور عالية كما يزيد أيضا من مشاركته في الإنتاج الجمعي حيث يصبح متمتعا بقدر وفير من المرونة والقدرة على التكيف مع مستلزمات العمل الجديد.

في نفس الوقت إن الاستثمار التعليمي لا يقتصر فقط على الفوائد الاستثمارية التي تعود على المجتمع، فالتعليم في حد ذاته يعتبر مصدرا للحصول على الوظائف والمهن وتوفير فرص الحياة والحصول على الأجور العالية وحماية الأفراد من البطالة وتحسين مستويات المعيشة للأفراد المتعلمين عن غيرهم.[28]

إن الاهتمام بالاستثمار التعليمي على المستوى القومي أو الفردي أو الأسري يعد أمرا ضروريا لحدوث تغيير اقتصادي واجتماعي أفضل لهذه المستويات، وهذا ما أكده علماء الاجتماع والاقتصاد والتربية عندما اهتموا بمعالجة طبيعة الاستثمار التعليمي أو اقتصاديات التعليم عامة.

2- قياس المردود الاستثماري التربوي:

ما زال ميدان "اقتصاديات التعليم" من الميادين البكر نسبيا فقد ظل رجال الاقتصاد زمنا طويلا لا يفضلون التعليم بصفته عاملاً أساسيًا في التنمية الاقتصادية ولعل ذلك كان راجعا إلى صعوبة قياس العائد الاقتصادي من العملية التعليمية بنفس الدقة التي يقاس بها العائد من عملية صناعية أو تجارية، ورفض كثير من رجال التربية فكرة الربط بين تكوين البشر وبين إنتاج السلع المادية، ومع نهاية الربع الأول من القرن العشرين احتل هذا الموضوع مكان له شأنه في الدراسات التربوية الاقتصادية ثم ازدادت العناية بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة الاهتمام بالتخطيط من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.[29]

فالصلة بين التنمية الاقتصادية وبين التنمية البشرية ليست في حاجة إلى فضل من جلاء، والقول بأهمية رأس المال البشري ودوره غدا قولا مكررا، والدراسات التي تقيس دور رأس المال البشري في التنمية وفي زيادة الدخل القومي غدت شائعة ومعروفة في كثير من البلدان، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- دراسات **دنيسون Denison** التي بينت أن 21% من النمو الاقتصادي الذي حدث في الولايات المتحدة بين 1921-1957 يرجع إلى أثر التربية.

- دراسات **شولتز Schultz** التي توصلت إلى مثل هذه النتائج فيما يتعلق بالحقبة الواقعة بين 1929-1957. [30]

- دراسات **سولو Solow** عن الإنتاج الزراعي في الولايات المتحدة بين عام 1900 وعام 1960 التي بينت أن عوامل رأس المال المادي وتزايد

السكان وتزايد منابع الثروة المادية تفسر 10% فقط من النمو الاقتصادي الذي حدث هناك، وأن ما تبقى (أي 90%) يرجع إلى عوامل متبقية Residial Factors يفسرها ما ناله العنصر البشري من تربية وإعداد.

– دراسات **أوكرست Aukrust** حول عوامل زيادة الإنتاج القومي في النرويج بين عام 1900 و1955، التي توصلت إلى نتائج مماثلة.

– دراسات **ريداوي Reddaway وسميث Smith** في إنكلترا حول زيادة إنتاج المعامل في الصناعات التحويلية بين عام 1947 وعام 1954 التي بينت أن هذه الزيادة في الإنتاج لا تدين إلى زيادة رأس المال وزيادة اليد العاملة إلا بمقدار الربع، أما ما تبقى فيرجع إلى عوامل التطور التقني وما وراءه من إعداد وتدريب وتربية للموارد البشرية.[31]

وهناك العديد من الطرائق التي استخدمت في قياس عائدات التربية منها: طريقة الترابط وطريقة البواقي وطريقة التنبؤ بحاجات الطاقة العاملة وطريقة القياس المباشر لعائدات التربية، وفيما يلي نظرة موجزة عن هذه الطرائق:

أ– طريقة الارتباط البسيطة Simple Correlation Approach :

يرتبط الإنفاق على التعليم بالدخل القومي ارتباطا وثيقا وتعتبر طريقة دراسة الارتباطات داخل المجتمع إحدى طرق قياس العائد من التربية والتي توضح لنا أن هناك ارتباطا حقيقيا وثيقا بين الدخل والتربية في فترة معينة، وعلى الرغم من أن هناك صعوبات متصلة بكيفية تقدير الدخل القومي من ناحية والاستثمار في التربية من ناحية أخرى فإن هذه الصعوبات تعتبر ثانوية بالنسبة لضعف تلك الدراسات وتعتبر ازدواجية الأسباب هي سبب الضعف الرئيسي.

ب- طريقة البواقي Residual Approach:

تجري هذه الطريقة أو تتكون من حساب الناتج الكلي أو الزيادة في إنتاج مجتمع ما في فترة زمنية محددة ثم حساب وقياس المنصرف كلما أمكن من رأس المال والعمل ونصل بعد ذلك على النتيجة التي تقول إن الزيادة ترجع إلى المنصرف غير المعروف أو مخصص وهو التربية.[32]

ج- طريقة التنبؤ بحاجات الطاقة العاملة:

تعني احتساب ما يحتاجه الاقتصاد القومي من أيدي عاملة ماهرة وفنية متخصصة.

د- طريقة القياس المباشر لعائدات التربية Ret to Education Approach:

يتم عن طريق المقارنة بين أرباح الأفراد وبين مستوى تربيتهم، ونحصل على مردود التربية عن طريق استخراج نسبة الأرباح والنفقات، ويمكن قياس عائدات التربية ضمن الإطار القومي، فتقارن -كما فعل شولتز- بين زيادة الدخل القومي وبين الدخل الناجم عن زيادة مخزون التربية لدى الطاقة العاملة.

وعلى الرغم من وجود طرائق متعددة للقياس حسب هذه الطريقة، فإن "**والش**" حاول قياس عائدات التربية منطلقا من الشهادات التي يحصل عليها الأفراد محاولا أن يحدد فيما إذا كانت النفقات التي تنفق عليها يمكن أن تعد ضربا من الاستثمار لرأس المال هدفه أن يؤدي إلى الربح، وانتهى والش إلى أن القيمة التي يحصل عليها الفرد نتيجة للتربية تتجاوز في جميع الأحوال النفقات التي تنفق عليه ويبلغ هذا التجاوز 21420 دولارا لدى حامل

البكالوريوس و 30753 دولارا لدى حامل الليسانس و28335 دولارا لدى حامل الماجستير و23955 دولارا لدى حامل الدكتوراه.[33]

وقد حاول الكثير من الاقتصاديين قياس العائد الناجم عن التركيب النوعي لأفراد المجتمع، أو بمعنى آخر العائد الناجم عن التعليم، ومن أوائل الدراسات في هذا المجال دراسة **شولتز 1971** التي تبعتها دراسات متعددة أوضحت أن الاستثمار في الإنسان يؤدي إلى فروق ملحوظة بين دخول العمال المتعلمين وغير المتعلمين، وقد عزا شولتز هذه الفروق إلى التباين في الوضع الصحي والتعليمي بين الأفراد، وقد قدر هذا الأخير معدل العائد الاستثماري في التعليم الابتدائي بنسبة 35% وفي التعليم الثانوي بنسبة 20%، أما العائد الاستثماري للتعليم الجامعي والبحث العلمي فقد قدر بـــ 15%، وقد استنتج شولتز أن زيادة نوعية العنصر البشري وتطورها قد حسنا بصورة ملحوظة من نوعية العمل كعنصر من عناصر الإنتاج القومي، كما وجد عدد من الباحثين أن العائد الحدي للعامل(ما يضيفه العامل الواحد للإنتاج) يزداد كلما قارب تحصيل العامل إتمام المرحلة الثانوية، ثم ينخفض هذا العائد كلما تقدم التحصيل العلمي نحو المرحلة الجامعية، وقد قام بيكر بحساب العائد على رأس المال البشري بطريقة الفروق بين الدخول لفرد متعلم وآخر غير متعلم، وقد تبين من الدراسة أن متوسط العائد الاستثماري للفرد الأمريكي الذي يصل في تحصيله العلمي إلى المرحلة الجامعية هو 10% إلى 12% سنويا، ويعتبر هذا العائد مرتفعا نسبيا إذا ما قورن بعوائد رأس المال المادي بأنواعه، كما بين دينيسون أن 30% من النمو في الناتج

الكلي للفرد ما بين 1929 و1982 في الولايات المتحدة كان بسبب زيادة المستوى التعليمي للعامل.

فاختلال النظام التعليمي يؤدي بالضرورة إلى اختلال النظام الإنتاجي، ومن ثم اختلال توزيع الدخل، وأخيرا سيؤدي ذلك إلى اختلال النظام الاجتماعي والسياسي، وما دام اقتصاد السوق يولد توزيعا غير عادل للثروة والدخول لها كان لزاما على الحكومات التدخل من خلال برامج عدة لتقليل هذه الفجوة، ومن ثم ضمان سير النظام الاجتماعي، وكان من أهم هذه البرامج مجانية التعليم خصوصا الأساسي وتوفير التعليم العالي من خلال برامج إقراض ومساعدات ومنح. ويقل إنفاق اقتصاد السوق على التعليم نظرا لأن اقتصاد السوق يتميز بقصر النظر (التركيز على الأجل القصير).[34]

وعلى هذا الأساس أصبح التعليم والتدريب من أحد أهم المتطلبات الأساسية لأية سياسة تنموية، باعتبارهما إنتاجا اجتماعيا يؤدي الدور الحاسم في تحديد معالم التنمية، وهذا الإنتاج يقوم على المعرفة الحديثة والرغبة الذاتية والإثراء الوظيفي من ناحية، ويرتبط بالبناء الاجتماعي الذي يشكله من ناحية أخرى.

خاتمـــــــة:

إن العمل مع أناس متعلمين ومتكونين يزيد من إنتاجية الفرد، فالعائد الاجتماعي كبير حتى لو كان العائد الفردي منخفضا، ونظرا لأن التعليم لا يعد سلعة عامة بحتة(كما في خدمة الأمن مثلا)، لذا يمكن للسوق تنظيم وتقديم تعليم جيد ومتطور إلا أن الآثار الإيجابية الخارجية للتعليم تجعل من المنطقي والمبرر من وجهة نظر المجتمع ككل دعم وتمويل هذا الأخير- التعليم-.

كما أن التعليم يخدم غرضا اجتماعيا هاما، فلا ينظر إليه على أنه وسيلة لزيادة المهارة التي تتطلبها عملية التنمية لكنه أيضا وسيلة لمنح أفراد المجتمع الفرد للتقدم المادي والاجتماعي، فللتعليم دور هام في خلق الإنسان النافع المنتج والمواطن الصالح، فكلما زاد عدد المتعلمين ارتفع مستوى التفكير العلمي والمنطقي لدى أفراد المجتمع، مما يساهم في عملية التغيير الاجتماعي التي تشكل الشرط الضروري للتحضر والتنمية في المجتمع.

فالتعليم من وجهة النظر الاقتصادية يعد سلعة استثمارية واستهلاكية خاصة وعامة في الوقت نفسه، فهو سلعة استهلاكية خاصة لمنافعه المباشرة حيث يشبع حاجة لدى الفرد في المعرفة، وسلعة استثمارية خاصة لأنه يعود على الفرد بزيادة في الدخل عن طريق تحسن قدرة الفرد الإنتاجية، وهو سلعة عامة نظرا لما له من آثار خارجية مفيدة للمجتمع لذا لا يترك عادة لاقتصاد السوق.

الـــــــهوامش:

[1]– إسماعيل حسين عبد الباري، **أبعاد التنمية**، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص 108.

[2]– علي براجل، (**إصلاح التعليم الثانوي ودوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية 1984/1962–دراسة نظرية ميدانية**)، رسالة ماجستير في علوم التربية، معهد علم النفس وعلوم التربية، جامعة الجزائر، 1991/1990، ص 87.

[3]– منير المرسي سرحان، **في إجتماعيات التربية**، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص (266–267) .

[4]– عبد السلام الخزرجي، رضية حسين الخزرجي، **السياسة التربوية في الوطن العربي–الواقع والمستقبل–**، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان،2000، ص ص (41–43).

[5]– نخبة من أساتذة الجامعات العربية، **دراسات في المجتمع العربي**، الطبعة الأولى، إتحاد الجامعات العربية الأمانة العامة، عمان، 1985، ص 421.

[6]– المرجع نفسه، ص 579.

[7]– شبل بدران، حسين البيلاوي، **علم اجتماع التربية المعاصر**، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص 18.

* يرى علماء النظرية الوظيفية أن وظيفة المدرسة وأهميتها تغيرت من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة، ففي المجتمعات التقليدية كانت مسؤولية التنشئة الاجتماعية تقع على كاهل الأسرة في المقام الأول وكان دور المدرسة ثانويا مقارنة بهته الأخيرة، فكانت الأسرة هي التي تغرس

ثقافة المجتمع وقيمه وكانت المهن وراثية أما فبي المجتمعات الحديثة فلم تعد المهن وراثية بل مكتسبة فأصبح يتوقع من المدرسة تزويد الطالب بمختلف أنواع المعارف والمهارات اللازمة لدخول سوق العمل وهذا يعني أن مسؤوليات المدرسة أصبحت أكبر في المجتمعات الحديثة. ولمزيد من التفاصيل أنظر: سلوى عبد الحميد الخطيب، **نظرة في علم الاجتماع المعاصر**، الطبعة الأولى، مطبعة النيل، القاهرة، 2002، ص ص(434-437).

[8]- عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم الاجتماع-النشأة والتطور-**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 325.

[9]- عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم اجتماع التربية الحديث-النشأة التطورية والمداخل النظرية والدراسات الميدانية الحديثة-**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص ص (170-181).

[10]- عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم الاجتماع-النشأة والتطور-**، نفس المرجع السابق، ص 327.

[11]- شبل بدران، أحمد فاروق محفوظ، **أسس التربية**، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص ص (314-315).

[12] - عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم اجتماع التربية الحديث**، نفس المرجع السابق، ص ص (193-196).

[13]- عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم الاجتماع-النشأة والتطور-**، نفس المرجع السابق، ص 328.

[14]– راوية حسن، **مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 68.

** أول–العام– وهو ذلك النوع من التدريب الذي يزيد من إنتاجية الفرد الحدية في المنظمة التي تقدم له التدريب وكذلك في أي منظمة أخرى قد يعمل بها، أما بالنسبة للنوع الثاني–المتخصص– فهو يزيد من الإنتاجية الحدية للفرد في المنظمة التي تقدم له التدريب بدرجة أكبر من إنتاجيته الحدية إذا ما عمل بأي منظمة أخرى. ولمزيد من التفاصيل أنظر: راوية حسن، المرجع السابق، ص 70.

[15]– عمر التومي الشيباني، **التربية وتنمية المجتمع العربي**، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985، ص 169؛ أنظر كذلك: راوية حسن، نفس المرجع السابق، ص 71.

[16]– عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم اجتماع التربية الحديث**، نفس المرجع السابق، ص ص (315–342).

[17] – شبل بدران، حسين البيلاوي، نفس المرجع السابق، ص ص(32–39).

[18]– شبل بدران، أحمد فاروق محفوظ، نفس المرجع السابق، ص 309.

[19]– فاروق شوقي البوهي، **التخطيط التعليمي–عملياته، مداخله، التنمية البشرية،تطوير أداء المعلم–**، دار قباء، القاهرة، 2001، ص 21.

[20]– شبل بدران، أحمد فاروق محفوظ، نفس المرجع السابق، ص 366.

[21]– سعيد إسماعيل علي، ، **فقه التربية–مدخل إلى العلوم التربوية–**، الطبعة الأولى، سلسلة المراجع في التربية وعلم النفس، الكتاب الواحد والعشرون، دار الفكر العربي، القاهرة ، ص 196.

[22]– فاروق شوقي البوهى، نفس المرجع السابق، ص ص(20–21) .

*** أو التغذية العكسية وتتمثل في المعلومات التي تصل إلى المنظمة عن ردود الفعل للنشاطات التدريبية التي تقوم بها، والتي تعتبر مؤشرا يساعد المنظمة في تعديل وتطوير برامجها التدريبية باستمرار لزيادة فعاليتها وتحسينها. ولمزيد من التفاصيل أنظر: نصر الله، **متطلبات التدريب والتنمية البشرية**، في: آفاق جديدة في التنمية البشرية والتدريب، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الأولى، القاهرة، مارس 1997، ص .104

[23]– فاروق شوقي البوهي، نفس المرجع السابق، ص ص(36–37).

**** ظهرت مجموعة من التعريفات التي سعت لتوضيح مفهوم التعليم أو النظام التعليمي، والتي ركزت على إبراز دور هذا النظام في الحياة الفردية والاجتماعية ككل. وبالطبع لقد تنوعت وتعددت هذه التعريفات نظرا لأن موضوع التعليم أو التربية لم يعد قاصرا على تخصص واحد من العلوم الاجتماعية بقدر ما يشارك الاهتمام الجميع من المتخصصين في هذه العلوم لدراسة قضية التعليم والتربية، ومدى انعكاسها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في المجتمع. وسنذكر أحد أهم التعاريف للنظام التعليمي: تعريف دور كايم، حيث عرف التربية أو التعليم " بأنها التأثير الذي تمارسه الأجيال الأكبر سنا على تلك الأجيال التي ليست مؤهلة بعد للحياة الاجتماعية، كما أن التعليم يوجه للتنمية قدرات الطفل الفيزيقية والعقلية والأخلاقية، والتي يتطلبها منه مجتمعه ككل، وتتطلبها منه البيئة التي من المفروض أن يعيش فيها." ولمزيد من التفاصيل أنظر: عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم اجتماع المدرسة** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.

***** يقصد باقتصاديات التعليم "ذلك العلم الذي يبحث أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية بشريا وماليا وتكنولوجيا وزمنيا، من أجل تكوين البشر (بالتعليم والتدريب) تكوينا شاملا حاضرا ومستقبلا فرديا واجتماعيا من أجل أحسن توزيع ممكن لهذا التكوين" ولمزيد من التفاصيل أنظر: سعيد إسماعيل علي، نفس المرجع السابق ، ص198.

[24]– عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم الاجتماع–النشأة والتطور–**، المرجع السابق، ص ص (338–339) .

[25]– حمد بن سليمان البازعي، "**إذا أردت اقتصادا ناميا، فتش عن التعليم !** "، مجلة التدريب والتقنية، العدد 5، جمادى الأولى 1420هـ، من موقع الانترنيت http :// www.google.com , أنظر كذلك: عبد السلام الخزرجي، رضية حسين الخزرجي، نفس المرجع السابق، ص26.

[26]– عبد السلام الخزرجي، رضية حسين الخزرجي، نفس المرجع السابق، ص27.

[27]– لطفي بركات أحمد، **التربية والتقدم في الوطن العربي**، دار المريخ، الرياض، 1979، ص (108–109) .

[28]– مصلحة الدلائل المرجعية، "**اقتصاديات التعليم**"، من موقع الانترنيت www.ajeeb.com , أنظر كذلك: لطفي بركات أحمد،نفس المرجع السابق، 109.

[29]– شبل بدران، أحمد فاروق محفوظ، نفس المرجع السابق، ص 329.

[30]– حمد بن سليمان البازعي، نفس المرجع السابق.

[31]– عبد الله عبد الدائم، **التربية في البلاد العربية –حاضرها ومشكلاتها ومستقبلها من عام 1950 إلى عام 2000**، الطبعة السادسة، دار الملايين، بيروت، 1998، ص 149.

[32]– لطفي بركات أحمد، نفس المرجع السابق، ص ص (112–114).

[33]– أبو طالب محمد السعيد، رشراش أنيس عبد الخالق، **عوامل التربية– الجسمية والنفسية والاجتماعية–**، الطبعة الأولى، سلسلة علم التربية العام، الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، بيروت، 2001، ص 120.

[34]– حمد بن سليمان البازعي، نفس المرجع السابق.